

كما في هذه المسئلة ان ادعت حرمة ينوي المساقاة فلا نسلم
 امكانها في الفرع وان ادعتها غير متناهية لاسلم في الصرع
 فعوله كما في هذه المسئلة اشارة الى بيع التقلد بالقبض
 فالتم في الحكم ان يمنع بثبوت الحكم الذي يكون الوضعية
 له في الفرع وقوله فلا نسلم امكانها في الفرع اشارة الى
 هذا او منع بثبوت الحكم الذي يدعيه المعتل بالوضعية المذكور
 في الاصل وقوله فلا نسلم في الصبرة اشارة الى هذا
 وقوله صوم رمضان فرض فلا يصح الاتبعين النبي كالقفا
 فنقول بعد التعيين فلا نسلم في الاصل وقوله فلا نسلم في
 الفرع ايمان وعينان الصوم لا يصح الاتبعين النبي بعد
 صبره متعينا فلا نسلم هذا في العضا وان ادعت ان الصوم
 لا يصح الاتبعين النبي قبل صبره متعينا فلا نسلم هذا
 في المتنازع لان تعيين النبي قبل صبره متعينا ممنوع
 في المتنازع فيه لان الصوم ممنوع في المتنازع بتعيين الشاهد
 فلا تكون صحة الصوم في المتنازع متوقفة على تعيين النبي
 قبل صبره متعينا لان محله يكون صحة صوم رمضان
 ممنوع وهذا باطل اشارة الى صلاح الحكم للوضعية فان العطف
 باطل عندنا كما مر فاشاء في نسبته الحكم الى الوضعية كقوله
 في الاصل يعلق على اخيه لعدم البعضية كما بن العم فلا نسلم ان
 العلة

العلة

العلة في الاصل هذا اذ لا نسلم ان علة عدم عتق ابن العم
 هي عدم البعضية في فان عدم البعضية لا يوجب عدم العتق
 بخلاف ان نجد علة اخي للمعتق بل انما يعتق ابن العم لعدم
 العزبة المحتمية وكقوله لا يثبت النكاح بشهادة النساء مع
 الرجال لان له يسي بمالك كذا فلا نسلم ان العلة في الحدوم
 المالية وكذا في كل موضع يستدل بالعدم على عدمه فانه يمكن
 ان يقول عدم ذلك العلة لا يوجب عدم الحكم فان الحكم يمكن
 ان يثبت بعلة اخري المالك فسداد الوضع وقد مر تنسب
 وهو فوق المناقضة اذ يمكن الاحتراز عنها بتغيير الكلام
 هو فيبطل العلة اصلا فان المعتل اذا تستك بالعدة الطرية
 ويرد عليه ما ناقضه فربما يفتي بالكلام ويجعل علة مؤثر
 في بطل المناقضة كما ياتي في المناقضة في قوله الوضوء
 والتم طهارة اذ اما فسداد الوضع فانه يبطل العلة بجلتها
 اذ لا يندفع بتغيير الكلام كتعليقه لا يجاب لفرقة باسلام
 الحد الزوجي ايجد الزوجين الذميين اذا اسلم قبل الدخول
 فعند الساق بان في الحال وبعد الدخول بان بعد ثلاثة
 اقراء وقد جعل الاسلام علة لا يجاب لفرقة وعندنا بعض
 الاسلام على الاحتراز ان اسلم فقبله وان لم يفرق بينهما في
 الحال سواء كان قبل الدخول لا بد منه ولا نقا النكاح مع ارتداد

Copyright © King Fahd University